



اسم المقال: مستقبل العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الامريكية عام 2011

اسم الكاتب: م.د. عمار حميد ياسين

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7009>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 19:06 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



مستقبل العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة
الامريكية
لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الامريكية عام ٢٠١١

المدرس الدكتور

م.د. عمار حميد ياسين(*)

ملخص

من المعروف ان طبيعة العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية تتمتع بأهمية بالغة في الاوساط السياسية ودوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية لما لها من انعكاسات على مصالح الاخيرة في المنطقة، وفي مقدمتها أمدادات الطاقة، وعلى الصعيد نفسه تنظر القوى السياسية العراقية الى هذه العلاقة من زوايا مختلفة ولكنها جميعا تقع في خانة الاهدوية الاستراتيجية للعراق، إذ يحرص طرفا العلاقة الى تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاستراتيجية في البحث بطبيعة العلاقة النوعية المستقبلية ما بين طرفي المعادلة، فالولايات المتحدة الامريكية تسعى الى تشكيل حالة من التحالف السياسي والاقتصادي والعسكري والامن مع الحكومة العراقية يتمتع بالاستمرارية والشرعية على المستويات المختلفة لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الامريكية العام ٢٠١١، لاسيما أن العراق من وجهة النظر الامريكية يعد قوة ذات ثقل سياسي يصعب تجاوزه ضمن مديات إقليم الشرق الاوسط، خاصة اذا ما أعيد تأهيل دوره وضبط سلوكيات نظامه السياسي في إطار علاقات التعاون أو معادلة التأثير الامريكي مما سيجعل حلقة حلفاء الولايات المتحدة الامريكية في الاقليم مكتملة من الناحية الجيوستراتيجية، الامر الذي يعزز المصالح والخيارات الاستراتيجية المستقبلية للولايات المتحدة الامريكية في اقليم الشرق الاوسط

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد. Email: Amar77amar@yahoo.com

ولاسيما في العراق من حيث صياغة ترتيبات أو تفاهات لتشكيل أسس العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية .

ومن هنا نستطيع القول أن العراق يعد أولوية من أولويات الاستراتيجية الأمريكية، نظراً لما يتمتع به من أهمية متميزة في مدركات صانع القرار الأمريكي من حيث الأهمية السياسية، الاقتصادية، العسكرية، والأمنية، لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى صياغة ادوار العلاقة المستقبلية مع العراق في ضوء هذه المدركات والطروحات الاستراتيجية، وإعادة تأهيل دوره في المنطقة بما يتناسب مع مسارات الهيمنة الأمريكية، وذلك عن طريق الدخول في عقد اتفاقات أو تفاهات شراكة على مختلف المستويات في سبيل إعادة رسم خارطة لنموذج العلاقات المستقبلية ما بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الأمريكية العام ٢٠١١ .

المقدمة:

من المعروف أن طبيعة العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بأهمية بالغة في الاوساط السياسية ودوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية لما لها من انعكاسات على مصالح الاخيرة في المنطقة، وفي مقدمتها أمدادات الطاقة، وعلى الصعيد نفسه تنظر القوى السياسية العراقية الى هذه العلاقة من زوايا مختلفة ولكنها جميعا تقع في خانة الأهمية الاستراتيجية للعراق، إذ يحرص طرفا العلاقة الى تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاستراتيجية في البحث بطبيعة العلاقة النوعية المستقبلية ما بين طرفي المعادلة، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى الى تشكيل حالة من التحالف السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني مع الحكومة العراقية يتمتع بالاستمرارية والشرعية على المستويات المختلفة، فالعراق من وجهة النظر الأمريكية يعد قوة ذات ثقل اقتصادي يصعب تجاوزه ضمن مديات إقليم الشرق الأوسط، لاسيما اذا ما أعيد تأهيل دوره وضبط سلوكيات نظامه السياسي في إطار علاقات التعاون أو معادلة التأثير الأمريكي مما سيجعل حلقة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في الاقليم مكتملة من الناحية الجيوستراتيجية، الأمر الذي يعزز المصالح والخيارات الاستراتيجية المستقبلية للولايات المتحدة

الامريكية في اقليم الشرق الاوسط ولاسيما في العراق من حيث صياغة ترتيبات أو تفاهات لتشكيل أسس العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل المنظور. يقوم البحث على فرضية مفادها: أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد العراق أولوية من أولوياتها الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط، لذلك فقد سعت الى صياغة ادوار العلاقة المستقبلية مع العراق في ضوء هذه المدركات والطروحات الاستراتيجية، وإعادة تأهيل دوره في المنطقة بما يتناسب مع مسارات الهيمنة الأمريكية، وذلك عن طريق الدخول في عقد اتفاقات أو تفاهات شراكة على المستويات المختلفة في سبيل إعادة رسم خارطة لنموذج العلاقات المستقبلية ما بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لمرحلة مابعد انسحاب القوات الأمريكية نهاية العام ٢٠١١ .

وعليه يبدو لنا هنا ان مسار الإدراك الأميركي لأهمية العراق بات مهماً جداً في مستقبل العلاقات العراقية – الأمريكية، فالعراق من الناحية الاستراتيجية يمتاز بالعديد من الميزات التي تجعله النموذج الفاعل لعقد الشراكات بين الدول الصغرى والكبرى، لذا نحن نريد أن نوضح من خلال هذا البحث كيف سيكون شكل العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لمرحلة مابعد العام ٢٠١١ ومؤشرات التفاعل والإدراك بين البلدين؟ و مستقبل العلاقات العراقية الأمريكية؟ وأي مشهد سترتحن إليه العلاقة في مرحلة ما بعد الانسحاب التام في العام ٢٠١١؟ وللبرهنة على فرضية البحث نطرح التساؤلات الآتية:

ماهي مراحل تطور العلاقات العراقية- الأمريكية لمرحلة مابعد العام ٢٠٠٣ ؟ وماهي طبيعة العلاقات العراقية- الأمريكية(بمجال التعاون والشراكة مابعد العام ٢٠١١)، وماهي الاحتمالات المستقبلية للعلاقات ما بين الجانبين لمرحلة مابعد الانسحاب الأمريكي العام ٢٠١١؟ وفي ضوء التساؤلات التي تم طرحها في فرضية البحث فقد تم تقسيم موضوع البحث الى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الاول: تطور العلاقات العراقية- الأمريكية بعد العام ٢٠٠٣، وكرس المبحث الثاني: لمناقشة طبيعة العلاقات العراقية- الأمريكية(بمجال التعاون والشراكة مابعد العام ٢٠١١)، وجاء المبحث الثالث للبحث في العلاقات العراقية- الأمريكية(الاحتمالات المستقبلية

لابعاد العلاقة الممكنة ما بين الجانبين بعد العام ٢٠١١، وأخيراً جاءت الخاتمة لتتضمن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث.

المبحث الاول : تطور العلاقات العراقية_ الامريكية بعد العام ٢٠٠٣

من المعروف ان أي علاقة هي عبارة عن حاصل لمتغيرين اثنين: الاول رؤى متبادلة يعطي خلالها الطرفان/ الاطراف اهمية لبعضهم البعض، والاخر تجسد تلك الرؤى في تبادلات عدة تضعها على ارض الواقع سواء كانت التبادلات سياسية، اقتصادية، او عسكرية، او ثقافية، او جميعها، عدائية أكانت ام سلمية، وتؤدي البيئة الدولية دور المحدد للمديات التي ستتجه إليها العلاقة ما بين الطرفين^(١). وفيما يتعلق بالعلاقات العراقية - الامريكية نلاحظ حدوث تحولات متواترة في انساقها واتجاهاتها، فقد مرت العلاقات العراقية- الامريكية منذ اواخر العام ١٩٩٠ بكثير من التوترات على المستويين الدولي والاقليمي، فمع سقوط النظام العراقي السابق وقع العراق تحت طائلة الاحتلال الامريكي عن طريق قرارات دولية اصدرها مجلس الامن الدولي فأصبحت الولايات المتحدة الامريكية اللاعب الدولي الاكبر في الساحة العراقية.

لذلك فان أي معالجة للإسس الموضوعية للعلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لا بد لنا من التطرق الى التحولات الفكرية والتغيرات الاقليمية والدولية، والاهداف السياسية والاقتصادية والامنية والعسكرية التي رافقت تبلور رؤى جديدة ضمن مدركات الاستراتيجية الامريكية بعد ٩/٤/٢٠٠٣^(٢). ولغرض توضيح مديات وابعاد تطور العلاقات العراقية - الامريكية لهذه المرحلة سنتناول هنا الاهداف (الدوافع) الاستراتيجية الامريكية في العراق لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣ وفق التصنيف الثلاثي المحاور:

المحور الاول: من الناحية السياسية:

بعد الاحتلال الامريكي للعراق الذي جاء تطبيقاً واضحاً للاستراتيجية الامريكية تجسيداً عملياً لأفكار كبار مسؤولي ادارة بوش الابن (المحافظين الجدد)، وذلك بعده احتلالاً عسكرياً اعترفت به الولايات المتحدة الامريكية من جهة والامم المتحدة من جهة اخرى^(٣). اذ اعلن الرئيس بوش الابن قائلاً: (لقد انتهت العمليات القتالية الكبرى في العراق وتحققت السيادة للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في هذه المعركة)^(٤)، وبمقتضى قرار مجلس الامن الدولي رقم

(١٤٨٣) والذي صدر في ٢٢ ايار ٢٠٠٣، وبموجبه اعترف بالسلطات والمسؤوليات المحددة للقوات المتعددة الجنسيات وبالوجود العسكري الدولي تحت قيادة الولايات المتحدة الامريكية^(٥). فقد سعت الولايات المتحدة الامريكية الى تحقيق اهدافها الاستراتيجية في العراق وصولاً الى تحقيق معادلة توازنية تصب في خانة المصالح الامريكية في اقليم الشرق الاوسط ولا سيما في العراق، فضلاً عن اعادة تشكيل وترتيب خارطة اقليم الشرق الاوسط بما يتواءم واستراتيجيتها الخاصة بصياغة الدور العراقي القادم في اطار الاستراتيجية الامريكية الجديدة وبما يسهم في تعزيز مستويات العلاقات العراقية- الامريكية مستقبلاً^(٦). وبهذا فأن الولايات المتحدة الامريكية لمرحلة ما بعد احتلال العراق سعت الى تشكيل حكومة موالية لها، واعادة بناء النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي دعماً لتنامي الوجود الامريكي في العراق^(٧). وهذا ما اكده الصحفي اليهودي (بيبل كريستول) لصحيفة هارتس الاسرائيلية في ٤/٤ / ٢٠٠٤ قائلاً: (ان الحرب على العراق جاءت عن طريق ادراك امريكي مفاده: بأن على الولايات المتحدة الامريكية ان تبادر الى تصميم العالم على صورتها، قبل ان يصممها العالم على صورته)^(٨).

وعليه فان جوهر الرؤية الاستراتيجية الامريكية يقوم على ان تغيير نظام الحكم في العراق يمثل مجرد خطوة اولى لأعادة ترتيب الاوضاع في اقليم الشرق الاوسط استناداً الى فكرة مؤداها: ان احتلال العراق واقامة نظام حكم ديمقراطي علماني فيه سيكون مقدمة للتغيير الشامل في العالم العربي ككل، وفق نظرية الدومينو، بحيث ان التغيير في العراق سيكون دافعاً للتغيير في باقي دول المنطقة^(٩).

ومن هنا نرى ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تحمل في اجندتها الاستراتيجية برامج وسياسات جديدة تريد تطبيقها في العراق، حيث كانت ادارة بوش الابن تريد ان تبني ديمقراطية ليبرالية وفق الرؤية الامريكية في عراق ما بعد نظام صدام حسين، وينبغي لهذا النظام الجديد ان يجري انتخابات حرة وعادلة، وان يضمن الحماية للحقوق والحريات المدنية، والاقليات، وادارة شفافة وفعالة، وضرورة الالتزام بسياسات اقتصادية ليبرالية اساسها اقتصاد السوق الحر، وانتهاج سلوك معتدل في مجال السياسة الخارجية بما في ذلك القبول بإسرائيل، وقامة علاقات متوازنة مع دول الجوار الاقليمي للعراق^(١٠). فقد كانت المرحلة الاولى في سلسلة العلاقات العراقية-

الامريكية، قيام الادارة الامريكية بتعيين حاكم مدني امريكي للعراق (الحكم الامريكي المباشر) بقيادة الجنرال (جني غارنر)، ثم جاءت المرحلة الثانية بقيادة الحاكم المدني الامريكي (بول برايمر)*، وهو بدوره قام بتشكيل (مجلس الحكم الانتقالي) الذي ضم معظم القوى الرئيسية والفعالة في العراق، ومن ثم جاء توقيع اتفاقية بين مجلس الحكم العراقي المؤقت اثناء فترة رئاسة (جلال الطالباني) وبين الحاكم المدني (بول برايمر) في ١٥ / ١١ / ٢٠٠٣، وقد نصت الاتفاقية على نقل السيادة من سلطة التحالف الى العراقيين في ٣٠ حزيران من العام ٢٠٠٤^(١١). اما المرحلة الثالثة فقد بدأت بعد اعلان قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في ٨ اذار / ٢٠٠٤، وصدور قرار مجلس الامن الدولي (١٥٤٦) استعداداً لمرحلة استعادة السيادة كاملة في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤، وكانت هذه المرحلة بقيادة امريكية ومشاركة دولية وتعاون عراقي محدود، واستمرت المرحلة الثالثة بعد اجراء الانتخابات ومحجيء حكومة ابراهيم الجعفري ومن ثم حكومة نوري المالكي بعد الاستفتاء على الدستور في ١٥ تشرين الاول ٢٠٠٥، واجراء الانتخابات العامة في ١٥ كانون الاول ٢٠٠٥^(١٢).

اما المرحلة الرابعة فقد اشتملت على اعادة رسم لمسارات العلاقات العراقية- الامريكية والتي تعززت بشكل واضح وملحوس بعد توقيع اتفاق اعلان المبادئ بين الرئيس الامريكي جورج بوش الابن ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في ١٩ / ١١ / ٢٠٠٧، وذلك لترتيب العلاقات المستقبلية بين الطرفين، ويهدف الاعلان الى التحضير لصيغة جديدة للعلاقات العراقية- الامريكية من جهة، والعلاقة العراقية مع المجتمع الدولي من جهة اخرى، ولا سيما ما يتعلق بتحرير العراق من احكام (قيود الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وبخاصة ا- ٤٢ الخاصة بفرض العقوبات، تلك التي ظل العراق يخضع لها منذ صدور القرار رقم ٦٦٠ اثر غزو العراق للكويت في ٢ اب ١٩٩٠^(١٣).

المحور الثاني : من الناحية الاقتصادية:

ان الاستراتيجية الامريكية على الصعيد الاقتصادي تركز بقوة على أن الوجود العسكري في العراق يحقق لها مكاسب اقتصادية متعددة يأتي في مقدمتها السيطرة على امدادات الطاقة العراقية ولاسيما النفط، اذ ان العراق يمتلك ثاني اكبر احتياطي عالمي مؤكد من النفط بعد المملكة

العربية السعودية، وبالمحصلة سيكون بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية ان تتحكم في تدفق هذا الاحتياطي، ومن ثم تستطيع ان تتحكم باسعار النفط في السوق العالمية، وإعادة ترتيب حصص الشركات المنتجة للنفط في العراق^(٤). ومن الاهداف الاقتصادية ايضاً دمج الاقتصاد العراقي بأقتصاديات الدول الصناعية الكبرى، وخصخصة الاستثمارات الاجنبية على وفق ما اكده (بول برايمر) قائلاً: (ان الهدف الاستراتيجي للائتلاف الدولي هو انفتاح الاقتصاد العراقي على العالم، وتشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الاجنبية، والانتقال التام الى اقتصاد السوق والتحكم بمعدلات انتاج النفط العراقي، وسنسى الى صياغة قوانين التجارة والاستثمار في العراق)^(٥). ولأجل هذا تعمل الولايات المتحدة الأمريكية الى تحقيق ركائز استراتيجيتها الاقتصادية الجديدة في العراق وذلك عن طريق^(٦):

١. حصر الاستثمارات الجديدة في قطاع امدادات الطاقة ولاسيما النفط لمصلحة الشركات الأمريكية.

٢. رفع قدرات الابار النفطية المنتجة فعلياً عن طريق دخول الشركات الاجنبية للأستثمار فيها.

٣. تعزيز الامكانيات الانتاجية للنفط العراقي وبمجم انتاج قد يتجاوز (٧) ملايين برميل يومياً بحلول العام ٢٠١٤.

٤. تأمين جزء مهم من الاحتياجات الأمريكية للنفط بأسعار مقبولة من شأنه ان يرفع القدرة التنافسية للسلع الأمريكية مستقبلاً في ظل تحرير التجارة العالمية.

وفي هذا الصدد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على وضع هذه الاستثمارات بيد الشركات الأمريكية ويتضح لنا ذلك من خلال قانون النفط والغاز الذي ينطوي على تنظيم عمليات الاستكشاف والاستخراج والتكرير والتصدير والاستثمار الخارجي، ومن هنا جاءت اول مسودة لقانون النفط والغاز في العراق العام ٢٠٠٤ بطلب من ادارة الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن لشرعنة السيطرة على هذا المرفق الحيوي عن طريق الخصخصة، وهذا ما أشار إليه وزير الدفاع الأمريكي السابق (دونالد رامسفيلد)، اذ صرح قائلاً: (تعتزم الولايات المتحدة الأمريكية انتهاج سياسات تجذب انظمة السوق وتشجع التحرك نحو خصخصة المشروعات المملوكة للدولة العراقية)^(٧).

٣. ان إقامة علاقات عسكرية- امنية مع العراق يتيح امتلاك قدرة أكبر على احتواء ومواجهة الدول المعادية للتوجهات الامريكية في المنطقة انطلاقاً من الموقع الاستراتيجي للعراق.

٤. الحفاظ على امن اسرائيل وحماية مصالحها في المنطقة.

ومن هنا فإن الاستراتيجية العسكرية الامريكية في العراق تقوم على اساس بناء وتشكيل المؤسسة العسكرية- الامنية وفق الطروحات والتصورات الامريكية، اذ اشار (بول برايمر) في هذا الخصوص قائلاً: (ان الاستراتيجية العسكرية الامريكية في العراق تؤكد على مسألة تسريع تجنيد القوات الامنية العراقية)^(٢١).

واتساقاً مع ذلك اكد نائب وزير الدفاع الامريكي السابق (بول وولفويتز) مشروعاً لإعادة بناء المؤسسة العسكرية العراقية وقدمه الى البنتاغون تحت مسمى (المشروع الامني لمكافحة الارهاب) اذ تقوم فكرة المشروع الامريكي اساساً على ايجاد استراتيجية بديلة مفادها: انقاذ الجنود الامريكيون مما يوصف بالعمليات الارهابية، وعدم الدفع بهم الا في المهام الامنية ذات الاحتياجات الكاملة، وان الجماعات التي يقترحها تشكل من عناصر وطنية من ابناء العراق^(٢٢)، وهذا ما اكده بول برايمر بقوله: (بدون الامن لا يمكننا تحقيق اهدافنا الاخرى السياسية والاقتصادية)^(٢٣).

ومما لا شك فيه ان العراق وبسبب الظروف التي يمر بها من ضعف بنيته العسكرية وبداية تشكل اجهزته الامنية يتهدهد خطران لا يمكن التقليل منهما وهما التهديدات الداخلية (مشكلة الامن الداخلي) والتهديدات الخارجية والتلويح بالقوة العسكرية لتحقيق اطماع عسكرية او فرض رؤى وواقع استراتيجي جديد، لذلك فللملف الامني بحاجة الى الدعم الامريكي، وفي ضوء ذلك حددت اتفاقية المبادئ المشار اليها فيما تقدم، هذه الاطر في المجال الامني والتي تستند الى ردع أي عدوان خارجي يستهدف العراق وينتهك سيادته ومساعدة الحكومة العراقية في مساعيها لمكافحة المجموعات الارهابية، والمجاميع المسلحة الخارجة عن القانون^(٢٤).

واتساقاً مع ما تقدم يمكن لنا اثارة تساؤل مفاده: عندما اصبح باراك اوباما رئيساً للولايات المتحدة الامريكية فهل هذا يؤشر لنا تغيراً كبيراً في سياسات الولايات المتحدة الامريكية

حيال العراق؟، وكيف سيكون وضع العراق المستقبلي في ضوء التغيرات الجديدة للاستراتيجية الأمريكية؟ وما مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق في ظل رئاسة أوباما؟. يمكن القول ان ابرز توجهات الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق تتمحور حول إيجاد حلول عملية لاسئلة في غاية التعقيد والصعوبة تندرج في خانة كيفية انهاء الحرب، وفي الوقت نفسه يجب ان تكون متسقة مع المصالح الأمريكية الحيوية في اقليم الشرق الاوسط ولا سيما في العراق^(٢٥).

لذلك فقد اتجهت مراكز الابحاث الأمريكية الى تقديم رؤى ودراسات الى مركز صنع القرار في ادارة اوباما، ولعل من اهمها المشروع البحثي الواسع الذي قام به كل من مجلس العلاقات الخارجية ومركز سابان لسياسة الشرق الاوسط التابع لمؤسسة بروكينغز، وقد خرجت الدراسة والابحاث في كتاب جديد يحمل عنوان استعادة التوازن: استراتيجية شرق اوسطية للرئيس المقبل، وقد اوصت الدراسة بالعمل على خفض التدريجي لمستوى القوات في العراق، والتحول من الدور القتالي الى دور الاشراف والتدريب، مع السعي بشكل متزايد الى نقل المسؤولية الى القوات العراقية، لذلك تبدو خطوات اوباما في العراق وكأنها تندرج نحو إيجاد حل توفيقى بين الوعود التي اطلقها بالانسحاب وما بين الوقائع الفعلية ومتطلبات الاتفاقية العراقية- الأمريكية، فضلاً عن مضامين اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق وما تحويه من اشارات لمعاهدة امنية يمكن عقدها بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، كما انها اكدت على مجموعة من المؤشرات ذات الاهتمامات الاستراتيجية ويأتي في مقدمتها اقامة القواعد العسكرية الدائمة في العراق، وبناء البنية الاقتصادية التحتية، ورسم السياسة الخارجية للعراق ومسارات العلاقة المستقبلية بين الطرفين في المجالات الامنية والعسكرية في المستقبل المنظور^(٢٦).

المحور الثاني: طبيعة العلاقات العراقية- الأمريكية (مجالات التعاون والشراكة مابعد العام ٢٠١١):

أن التحولات المهمة الجارية في العلاقة الرسمية بين الولايات المتحدة والعراق. بدأت في أواخر العام ٢٠٠٨ ، عندما تفاوضت الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي وبوش الابن حول اتفاقيتين لإدارة انسحاب القوات الأمريكية المقاتلة في العراق، وإيجاد استراتيجية طويلة الامد،

اتفاق إطار استراتيجي (SFA) لإدارة العلاقات المستقبلية بين البلدين^(٢٧)، لاسيما أذ أدركنا أن أبرز أولويات جدول الأعمال ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية بعد انسحاب القوات العسكرية من العراق في العام ٢٠١١، هو تحويل الاهتمام من الأنشطة العسكرية إلى الأنشطة المدنية، فالولايات المتحدة الأمريكية لديها مصالح دائمة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط، والتصدي للأرهاب العابر للحدود الوطنية، وتعزيز الديمقراطية وتأسيس مدرك جديد لحقوق الإنسان في العراق. هذه الأهداف متقدمة لتحقيق الاستقرار والأمن في العراق والذي يمكن أن يكون بمثابة شريك بناء في المنطقة^(٢٨)، ففي العراق من دون القدرة على الحكم بشكل فعال وآليات لتسوية النزاعات الداخلية فإن إمكانية إرساء أسس السلام ستكون غير كاملة الأمر الذي يسهم في زعزعة الاستقرار والإضرار بالمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، ويعطل وصول إمدادات موارد الطاقة في المنطقة، ويهدد مستويات أداء الاقتصاد العالمي، مع احتمالية عواقب اقتصادية مدمرة تنعكس سلباً على الولايات المتحدة الأمريكية^(٢٩)، فالشرق الأوسط يحتوي على ٦١% من الاحتياطيات التقديرية المحتملة من النفط العالمي، والعراق وحده يملك 9.3% من هذه الاحتياطيات، بينما المملكة العربية السعودية وإيران تهيمنان على أكثر من ١١% من إمدادات الطاقة العالمية^(٣٠)، وهكذا فإن الهدف الأساسي والمبدأ التوجيهي للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط يجب أن يكون الحفاظ على منطقة مستقرة سياسياً وآمنة من أجل حماية حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وتجنب انقطاع مفاجيء في الإمدادات من موارد الطاقة. ولمنع نشوب الصراعات الكبرى والحد من انعدام الأمن، يجب أن تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على الشراكات الأمنية مع الدول الرئيسة في المنطقة على المدى الطويل بما في ذلك مصر، إسرائيل، الأردن، الكويت، السعودية، الإمارات، قطر، والبحرين، هذه الشراكات حساسة تتطلب اهتمام جوهري وأساسي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعالج أيضاً محاولات دول الحوار الإقليمي للعراق الساعية إلى تغيير معادلة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط بما يتوافق مع مصالحها المستقبلية في المنطقة^(٣١).

هذا البحث يركز على أبعاد هذه العلاقة المهمة، والوضع الحالي للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق ووجهات النظر المتنوعة من اللاعبين الأساسيين في كلا البلدين حول مستقبل

العلاقة وآفاق الشراكة الاستراتيجية الطويلة الأمد، والتحدي المتمثل في إدارة العلاقة ضمن اطار التوازنات الدولية والاقليمية في إقليم الشرق الاوسط .

وعليه فقد تميزت العلاقات العراقية- الامريكية بعد العام ٢٠٠٣ بسيادة عناصر التعاون على عناصر الصراع والتي تعززت بشكل واضح ما بين الجانبين، ومن هنا سوف نتناول في هذا المحور دراسة العلاقات العراقية - الامريكية في خانة مايسمى فرص او مجالات التعاون والشراكة مابعد العام ٢٠١١:

المجال السياسي:

بعد نجاح الولايات المتحدة الامريكية في إعادة تأسيس نظام سياسي في العراق وتمكينه من اداء وظائفه بنفسه، بقي لها ان تدم تلك العلاقة السياسية المتميزة لاطول فترة ممكنة عن طريق تنفيذ العديد من الاتفاقيات والتفاهات المعقودة بين البلدين، ولاسيما بعد انسحاب القوات الامريكية من العراق في ديسمبر عام ٢٠١١، ولعل من أبرز المواضيع التي سوف تسهم في تعزيز فرص امكانات التعاون والشراكة المستقبلية ما بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق تتعلق بتنفيذ الاتفاقات المبرمة ما بين الجانبين (الاتفاقية الامنية SOFA- اتفاق الاطار الاستراتيجي)، فضلاً عن الجهود الامريكية المبذولة على صعيد المجتمع الدولي عامة ومنظمة الامم المتحدة خاصة الهادفة الى أتماء تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على العراق^(٣٢):

١- اتفاق الاطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية المعقودة في ٢٧ / ١١ / ٢٠٠٨:

من المعروف أن اتفاق الاطار الاستراتيجي أرتكز على عدد من المبادئ العامة لرسم مسار العلاقة المستقبلية ما بين الدولتين، ففي الجانب السياسي والدبلوماسي منها تم الاتفاق على ان تقوم الولايات المتحدة الامريكية بدعم وتعزيز الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية في العراق، وتعزيز مكانة العراق في المنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية للأسهام في ممارسة دور ايجابي في بناء المجتمع الدولي، فضلاً عن دعم جهود الحكومة العراقية في اقامة علاقات ايجابية مع دول المنطقة قائمة على اساس الاحترام المتبادل والحوار الايجابي وحل النزاعات بالطرق السلمية بما يعزز امن واستقرار المنطقة ورفاهية شعوبها^(٣٣). لقد عبر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أمام السيدة

نانسي بيلوسي عن رغبة بلاده في أدامة وتحسين العلاقات بين البلدين حتى بعد الانسحاب الكامل للقوات الامريكية نهاية العام ٢٠١١، كون الولايات المتحدة الامريكية أصبحت شريك استراتيجي للعراق بقوله (أن العراق بحاجة الى دعم المجتمع الدولي في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية والعسكرية، لذا فان أدامة علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية والعالم الحر من الضرورات الملحة لدولة كالعراق تنشذ الحرية والتقدم والاستقرار الامني)^(٣٤). كما أكد السيد المالكي عقب لقائه الرئيس الامريكي باراك اوباما بتاريخ ١٢ / كانون الاول ٢٠١١: أن العلاقات الثنائية لن تنتهي بانسحاب القوات الامريكية، فيما أشار الرئيس الامريكي باراك اوباما الى أن بلاده ستكون قريبة ومساندة للعراق بعد الانسحاب العسكري الامريكي عام ٢٠١١^(٣٥).

وامتداداً لذلك تتحقق بموجب أحكام أتفاق الاطار الاستراتيجي، شراكة ديناميكية بين الطرفين، إذ تعمل الوكالات الامريكية المتخصصة على دعم تنمية العراق في مجموعة من القطاعات، ولاسيما في التعليم، الطاقة، التجارة، الصحة، الثقافة، فرض تطبيق القانون، التعاون القضائي^(٣٦). لقد عقدت اللجنة التنسيقية العليا المشتركة بين العراق الولايات المتحدة الامريكية، بتاريخ ٣٠ / ١١ / ٢٠١١ اجتماعها بحضور رئيس الوزراء نوري المالكي ونائب الرئيس الامريكي جو بايدن، وتركز البحث في لجنة التنسيق العليا المشتركة على سبل تطوير التعاون في المجالات السياسية والدبلوماسية، إضافة الى التعاون بين البلدين في المحافل الدولية، وفي مجالات التعليم والتبادل الثقافي والخدمات التكنولوجية، والبيئة والنقل والتجارة والمال والطاقة، وكذلك في مجال القضاء وتطبيق القانون^(٣٧). ونص البيان الصادر عن أتماع اللجنة التنسيقية العليا المشتركة على أن: الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية العراق ملتزمتان باقامة شراكة متينة وعلاقات قائمة على اساس المصالح المشتركة من شأنها ان تستمر في التنامي لسنين قادمة، وان الدولتين دخلتا في مرحلة جديدة من العلاقة وان امامهما فرصة تاريخية لتعزيزالعلاقات في مجالات أبعد من المجال الامني لتشمل مجالات الاقتصاد والتعليم والثقافة والقضاء والبيئة والطاقة ومجالات مهمة اخرى من اجل بناء أسس علاقة متعددة الواجهة، ووفقاً لاطار الشراكة الاستراتيجية الذي جاء تأكيداً على

رغبة الجانبين في إقامة روابط التعاون والصداقة طويلة الامد، وهو اتفاق مستمر يمثل الاساس الذي سبني عليه العلاقات المستمرة ذات المنفعة المتبادلة بينهما^(٣٨).

٢- إنهاء تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على العراق:

لقد أبدت الولايات المتحدة الامريكية أستعدادها لمساعدة العراق في مسألة أخرجه من طائلة العقوبات المفروضة عليه بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على العراق، وقد اتفق البلدين على تضمين ذلك في المادة السادسة والعشرون من اتفاقية الاطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية المعقودة في عام ٢٠٠٨ والنافذة اعتباراً من ٢٠٠٩/١/١ حسب قانون تصديقها^(٣٩).

ولقد نصت المادة السادسة والعشرون من الاتفاقية الامنية بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية المعقودة في ٢٧/١١/٢٠٠٨ على [أجراءات لانهاء تطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على العراق: أعترافاً بحق حكومة العراق في أن لا تطلب تجديد الولاية والتفويض الممنوحين للقوات المتعددة الجنسية بمقتضى الفصل السابع المتضمن في قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٧٩٠ للعام ٢٠٠٧، وهو التفويض الذي تنتهي صلاحيته يوم ٣١/١٢/٢٠٠٨، وتوניהاً بالرسالتين الموجهتين الى مجلس الامن الدولي والمرفقتين بالقرار رقم ١٧٩٠: رسالة من رئيس الوزراء العراقي ورسالة من وزيرة الخارجية في الولايات المتحدة الامريكية بتاريخ ٧-١٠ كانون الاول ٢٠٠٧، على التوالي وهما ملحقتان بالقرار ١٧٩٠، واعترافاً كذلك بالتطورات الايجابية في العراق، وتذكيراً بان الوضع في العراق يختلف اختلافاً اساسياً عن الوضع الذي كان قائماً عندما تبني مجلس الامن الدولي القرار رقم ٦٦١ في عام ١٩٩٠، لاسيما ان الخطر الذي كانت تشكله حكومة العراق على السلم والامن الدوليين قد زال: فان الطرفين يؤكدان في هذا الصدد أنه مع انهاء العمل يوم ٣١/١٢/٢٠٠٨ بالولاية والتفويض الممنوحين للقوات المتعددة الجنسية بمقتضى الفصل السابع المتضمن في قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٧٩٠ للعام ٢٠٠٧، لذا ينبغي أن يسترد العراق مكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل تبني قرار مجلس الامن الدولي رقم ٦٦١ للعام ١٩٩٠، ويؤكدان كذلك ان الولايات المتحدة الامريكية سوف تبذل أفضل جهودها لمساعدة العراق على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك بحلول يوم

٢- القرار رقم ١٩٥٧ لعام ٢٠١٠، الذي قرر مجلس الامن في مادته الاولى إنهاء التدابير المتعلقة باسلحة الدمار الشامل، والقذائف التسيارية، والاسلحة النووية، المفروضة بموجب القرارين ٦٨٧ للعام ١٩٩١، ٧٠٧ للعام ١٩٩١.

٣- القرار رقم ١٩٥٨ لعام ٢٠١٠، الذي قرر مجلس الامن في مادته الاولى الطلب من الامين العام بان يتخذ جميع الاجراءات الضرورية لانهاء جميع الانشطة المتبقية في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء.

وكل ذلك ليس بأمكان العراق تحقيقه ما لم يحسم الموقف المتعلق بطبيعة العلاقة مع مجلس الامن وذلك عن طريق النفوذ الواسع الذي تمتلكه الولايات المتحدة الامريكية في مجلس الامن، وترسيم حدود العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الامريكية، مما يسهم بالحصلة في ارساء استراتيجية تعاون ايجابي مفادها: تفكيك آليات وسياسات العقوبات المفروضة على العراق منذ العام ١٩٩٠^(٤٢).

المجال الاقتصادي:

١- إمدادات الطاقة: أن إمدادات الطاقة تُعدّ مرتكزاً من مرتكزات الإستراتيجية الدولية المعاصرة، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى إن البترول سلعة إستراتيجية دولية لا يمكن أن تنافسها في قيمتها الاقتصادية والعسكرية سلعة أولية أخرى، فضلاً عن إن البترول يُنظر إليه على: إنه عصب القوة الاقتصادية للمجتمعات الصناعية، وإنطلاقاً من هذه المؤشرات أبدت الولايات المتحدة الامريكية إهتمامها البالغ بالحفاظ على إستمرارية تأمين إمدادات الطاقة، والإبقاء عليها بمنأى عن مصادر التهديد الثانوية والرئيسة^(٤٣).

ولقد جاء التأكيد على ذلك في الوثيقة التي حملت عنوان: (إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لمائة عام قادمة)، عن الدورة الخمسين لحلف الناتو في نيسان من العام ١٩٩٩، إذ أكدت ضرورة السيطرة على إمدادات الطاقة إذا أرادت الولايات المتحدة الامريكية الاحتفاظ بمكانتها الدولية^(٤٤)، وفي الصدد نفسه أكد وزير الدفاع الأمريكي السابق (جورج أبرايمز) في مقولة له تعكس لنا أهمية البترول بالنسبة للولايات المتحدة إذ يرى:

(إن من يسيطر على البترول يسيطر على العالم)^(٤٥) ، فضلاً عن ذلك فقد جاء في تقرير وزارة الدفاع الأمريكية (البنتابغون) في مايو من العام ١٩٩٥ : (إن ضمان إستمرارية إمدادات الطاقة دون معوقات، وبأسعار مستقرة يمثل المصلحة القومية العليا للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط)^(٤٦).

ولذلك فإن تأمين مصادر الطاقة الدائمة والمضمونة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أمر حيوي، فالولايات المتحدة الأمريكية نتيجة حاجتها الماسة لمصادر الطاقة، أصبحت تنظر إلى مسألة تأمين إمدادات الطاقة، والسيطرة على منافذ التصدير، كمصلحة حيوية لها، وذلك لأهميتها الإستراتيجية في مجالات الحياة الأمريكية من جانب، ولكونها مركزاً لعملية التوازن الاستراتيجي - الاقتصادي مع أوروبا واليابان من جانب آخر، وعليه أصبحت الولايات المتحدة ترى أن إستمرار تدفق إمدادات الطاقة من أهم أولوياتها السياسية^(٤٧).

لذا نرى ان اهمية النفط العراقي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية يكمن في الاتي^(٤٨):

١- انخفاض كلفة انتاج النفط العراقي وسهولة أستخراجه، مما يحقق للشركات الاجنبية أرباح طائلة، حيث يمتاز النفط العراقي بوجود جميع حقوله في اليابسة وهي غير عميقة، لذلك فان تكاليف انتاجه تعد الاقل على مستوى العالم.

٢- أهمية تمكين الشركات النفطية الامريكية من الهيمنة الاستثمارية على ربع الاحتياطي العالمي النفطي الذي يمتلكه العراق.

٣- تواجد القوات العسكرية الامريكية في قواعدها العسكرية المنتشرة في الخليج، يسهم في تحفيز الشركات النفطية الامريكية على الاستثمار في العراق من جهة، وقدرة الولايات المتحدة الامريكية على توفير الحماية لتلك الشركات من جهة أخرى.

٤- قدرة القطاع النفطي العراقي بعد إعادة تأهيله وتطويره على أشباع الاحتياجات النفطية للولايات المتحدة الامريكية في الظروف الاعتيادية والاستثنائية.

وفي هذا السياق أكد وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني بمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيس منظمة اوپك(ان العراق لديه الاستعدادات الكاملة لتلبية الطلب العالمي المتزايد من النفط الخام، من خلال ضخ أكثر من(١٠) ملايين برميل من النفط بشكل يومي ولعشرات

البريطانية والامريكية لتشجيع الاستثمار في العراق بعد انسحاب القوات الامريكية، مبينة حاجة جميع قطاعات الاقتصاد العراقي الى اعادة بناء. لذا فان الاهتمام الامريكي بقطاع الاستثمارات في العراق يزداد، الأمر الذي يقدم مؤشراً جيداً على درجة ادراك قطاع الأعمال الأمريكي لأهمية الاستثمار في العراق لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الامريكية^(٥١).

٣- الديون العراقية الخارجية وانضمام العراق الى المؤسسات الاقتصادية الدولية

يعد ملف الديون الخارجية العراقية من أكثر الملفات تعقيداً لمرحلة ما بعد تغيير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ ، إذ بلغ حجم الديون الرسمية الخارجية التي بذمة العراق لصالح دول اخرى أكثر من (١٢٣) بليون دولار وفقاً لاحصائيات البنك المركزي العراقي^(٥٢)، بينما اعلن صندوق النقد الدولي أن العراق مدين بـ(١٢٠) مليار دولار لدول اجنبية، فضلاً عن المبالغ التي تطالب بها الكويت كتعويضات عن الغزو العراقي لها في العام ١٩٩٠^(٥٣).

ومن اجل تعزيز اعادة اندماج العراق في أطار الاسواق المالية والدولية، عملت وزارة المالية الامريكية مع دائني العراق من أجل تسهيل مساححة ديون تجاوزت (٦٥) بليون دولار من ديون النظام السياسي السابق في العراق. إذ ان تخفيض حجم هذه الديون يعد من الخطوات المهمة تجاه الموازنة العراقية، وقد ساعد هذا الجهد العراق على تخفيض ديونه الخارجية من أكثر من (٣٥٠) بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي الى حوالي(١٤٠) بالمائة عام ٢٠٠٩، ولاتزال جهود الولايات المتحدة الامريكية مستمرة لتخفيض حجم الديون الخارجية المترتبة على العراق^(٥٤)، وللدلالة على ذلك نستطيع ان نؤشر جولة جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية السابق في مختلف الدول لكسب الدعم المتعلق بتخفيض مديونية العراق، ومقررات مؤتمر الدول المانحة الذي انعقد في مدريد في تشرين الاول العام ٢٠٠٣ ، الامر الذي أسهم في أفضاء الاثر الايجابي الكبير لتحفيز وتعزيز مقتربات التعاون والشراكة ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لمرحلة لاحقة. وامتداداً لذلك سعت الولايات المتحدة الامريكية الى أذخال العراق ضمن اطار منظمة التجارة العالمية، لاسيما إذا علمنا ان الحكومة العراقية تعمل في أطار سلسلة من الاجراءات والخطوات من اجل كسب العضوية في منظمة التجارة العالمية، إذ انها ستكون بمثابة تصويت عالي الثقة بالمناخ التجاري للعراق عن طريق قيام الحكومة العراقية بحماية وتوفير المناخ الاستثماري والعمل على

الحفاظ على الملكية الفكرية، كذلك تقوم وزارة المالية الامريكية بتسهيل مشاركة العراق في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتقديم مساعدات فنية لتحسين الادارة المالية العامة في العراق، وعمليات البنك المركزي العراقي، والقطاع المالي في العراق، فضلاً عن ان الوكالة الامريكية للتنمية الدولية تقوم بتعزيز فرص العمل الطويلة الامد وتحقيق مديات التوسع والتنوع في القطاعات الاقتصادية العراقية غير النفطية^(٥٥).

ومن هنا تتضح لنا مديات العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية عن طريق اصرار الولايات المتحدة الامريكية على اقرار عدة قوانين، ولعل ابرزها قانون النفط والغاز والاستثمارات النفطية الجديدة والتي تضع العراق في خانة علاقة ارتباطية اقتصادية كبيرة مع الولايات المتحدة الامريكية وتقلل من تأثيرات حلقة الارتباط العسكري، وهو ما يوفر للجانبين تحقيق حالة من الاستقرار السياسي والمكاسب الاقتصادية في آن واحد^(٥٦).

المجال الامني والعسكري:

يمكن تحديد تأثير الجانب الامني والعسكري على العلاقات الامريكية العراقية، من خلال دور الولايات المتحدة الامريكية في دعم وتعزيز التعاون العسكري والامني ما بين الجانبين، ولاسيما في اطار استراتيجية تسليح الجيش العراقي، والتعاون المشترك في اطار الاتفاقية الامنية وفي مجال مكافحة الارهاب

١- استراتيجية تسليح الجيش العراقي:

أعلن نائب الرئيس الامريكي (جوزيف بايدن) أنه سيتم توجيه مليارات الدولارات لتقديم المساعدات اللازمة للقوات العراقية، إذ أشار: أن خفض عدد القوات الامريكية في العراق سيوفر ١٥ مليار دولار في السنة المالية المقبلة، وأنا نسعى الى توجيه أقل من ثلث هذا المبلغ لتقديم المساعدات اللازمة لقوات الامن العراقية، والى تعزيز الجهود المدنية للتعاون والشراكة ما بين الجانبين عن طريق القنوات الدبلوماسية (وزارة الخارجية)^(٥٧).

وفي هذا المجال اعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع العراقية (محمد العسكري) بتاريخ ٢٠١١/١/٨، انه وفقاً للعقد الموقع بين الحكومتين العراقية والامريكية، فان العراق سوف يحصل على اسلحة ومعدات عسكرية من الولايات المتحدة الامريكية لغاية عام ٢٠١٣ بمبالغ

تفوق ١٣ مليار دولار، تتضمن طائرات، دبابات، مدرعات، مروحيات، وسفن حربية، فضلاً عن صواريخ، واسلحة ومعدات أخرى خاصة بقوى الامن الداخلي والدفاع. وعلى الرغم من ذلك فان الجيش العراقي لن يتم تسليحه بشكل كامل بهذا المبلغ، بل هناك حاجة الى ١٣ مليار دولار إضافية لتسليحه وتأمين مستلزمات حماية البلاد والمناطق الحدودية، ولقد تسلم الجيش العراقي عدداً كبيراً من الدبابات والمدرعات والطائرات والسفن الحربية، كما تخضع قوات الدفاع والداخلية الى تدريبات من قبل القوات الامريكية، ولعل الغاية منها تعليم القوات المذكورة آلية استخدام المعدات العسكرية الحديثة^(٥٨). واتساقاً مع ذلك نجد ان عملية اعادة تسليح وبناء الجيش العراقي الجديد تصب في خانة رفع العبء عن كاهل القوات الامريكية وتسليم ملف مسؤوليات الامن الداخلي للقوات العراقية، ولذلك فقد ظل الهدف الاساسي من بناء اية قوات مسلحة لأي بلد هو ضمان سيادة واستقلال البلد والدفاع عنه ضد التهديدات الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البلد. لذلك فان استراتيجيات التسليح المستقبلية ستضفي دوراً حيوياً على تعزيز جاهزية الدور القتالي للجيش العراقي لمواجهة التهديدات المحتملة لمرحلة مابعد الانسحاب الامريكي عام ٢٠١١.

٢- تعزيز مديات الشراكة والتعاون ضمن أطار المعاهدة الامنية (SOFA): أتفاقية وضع القوات: بعد عام على إعلان "مبادئ علاقة التعاون والصدقة طويلة الأمد بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأميركية" الموقع في ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٧، والذي وقعه الرئيس الأميركي جورج بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، وكان عبارة عن اتفافية غير ملزمة لتحديد العلاقات الامريكية. العراقية، مهدت لإجراء محادثات رسمية تحدد العلاقة الاستراتيجية بين البلدين، لذا تم توقيع الاتفافية الأمنية الإستراتيجية (SOFA) بين العراق والولايات المتحدة الامريكية في عام ٢٠٠٨، وهي أتفاقية طويلة الأمد، ولقد تضمنت تنظيم سحب القوات الأميركية من العراق وفق جدول زمني بدأ من يونيو/ حزيران ٢٠٠٩ على أن تنتهي مع سحب آخر جندي أميركي مع نهاية العام ٢٠١١^(٥٩). ، اما "الاتفافية الأمنية" وتعرف باتفافية "وضع القوات"، فتحدد العلاقات الأمنية بين البلدين وتحكم الوجود العسكري الاميركي، وتقرر الصلاحيات العمليانية والنشاطات العسكرية الأميركية، والانسحاب بالتالي من العراق، وتكفل الحماية للقوات

الأميركية. وقد وضعت الاتفاقية الأمنية تاريخاً محدداً ونهائياً لانسحاب القوات الأميركية من المدن العراقية في الثلاثين من حزيران ٢٠٠٩، والعودة الى القواعد العسكرية على أن يُستكمل الانسحاب الكامل للقوات من العراق في ٣١ كانون الأول ٢٠١١^(٦٠)، وهو أمر أدخل الى الاتفاقية بعد ان كانت المسودة الاولى قد تركت المجال مفتوحاً امام الأميركيين ولم تحدد أي جدول زمني للانسحاب. لكن الاتفاقية الموقعة، تضمنت "إمكانية بقاء القوات الأميركية إذا طلبت الحكومة العراقية ذلك"، كما ربط الأميركيون هذه المواعيد بـ "تقييم إيجابي للأحوال على أرض الواقع واستجلاء واقعي للموعد الذي يمكن أن تخفض فيه القوات الأميركية وصولاً الى تحقيق استراتيجية الانسحاب الكامل من العراق وتأسيس مدركات جديدة لاقامة علاقات شراكة وتعاون بين الجانبين ضمن أطار تعزيز التعاون والتفاهات الامنية والعسكرية بين العراق والولايات المتحدة الاميركية لمرحلة مابعد العام ٢٠٠١^(٦١).

المبحث الثالث:

العلاقات العراقية- الاميركية: الاحتمالات المستقبلية- لابعاد العلاقة الممكنة بين الجانبين بعد العام ٢٠١١:

نحاول هنا استقراء ابعاد المستقبل لأطر العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الاميركية بعد العام ٢٠١١، اذ نرى ان معطيات الوضع الدولي الراهن، اضافة الى الوضع الداخلي في كل من العراق والولايات المتحدة الاميركية تقتضي كل منها بناء علاقتهما على مرتكزات ثابتة نسبياً.

وفي هذا الصدد يقول (الفن توفلر) في كتابه صدمة المستقبل: (اننا عندما نضع الاحتمالات حول المستقبل فأن معنى هذا اننا نؤثر في المستقبل، حينما تنمو لدينا ملكة التفكير في المستقبل نتعلم من اخطائنا ونصبح اقدر على جعل نظراتنا موضوعية ودقيقة، فالمستقبل سيأتينا بالتغيير سواء رضينا ام لم نرض، والمهم ان نخطط لنجعل المستقبل يتطور بما يرضينا ويفيدنا)^(٦٢).

وبقدر تعلق الامر بدراسة الاحتمالات المستقبلية للعلاقة بين العراق والولايات المتحدة الاميركية، والتي تنطوي على اهمية غير اعتيادية، كونها ستحدد شكل التفاعلات الدولية،

وتداعياتها ونتائجها اللاحقة، وانعكاساتها على مجمل العلاقات الدولية سلباً او ايجاباً وعلى مستوياتها المختلفة، دولياً واقليمياً وعراقياً^(٦٣).

وبهذا الخصوص لا نستبعد أي افتراض قابل للتحقق فيما يتعلق بالاحتمالات المستقبلية للعلاقة بين الطرفين، وعليه يرى الباحث ان هناك ثلاثة احتمالات رئيسية:

الاحتمال الاول: علاقات ذات صفة متوازنة وطبيعية بين الطرفين.

الاحتمال الثاني: علاقات ذات مسارات متوترة (تراجع في مستوى العلاقة او انحسارها).

الاحتمال الثالث: علاقات تعاونية متطورة على كافة الاصعدة بين الطرفين (بمحاك فرص التطور الايجابي في مستوى العلاقة بين الطرفين).

وبناءً على ذلك وفي ضوء التصورات والاحتمالات المطروحة سنسعى الى الاجابة على تساؤل مفاده: ما هو المستقبل الذي يمكن أن تتشكل او تستقر عليه مرتسمات العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لمرحلة ما بعد العام ٢٠١١؟

الاحتمال الاول (علاقات ذات صفة متوازنة طبيعية) (استمرارية العلاقة بين الطرفين)

ان العلاقات العراقية- الامريكية يمكن ان تكون في المستقبل علاقة ذات مؤشرات توطر في خانة العلاقات العادية التي لا تتجاوز الشكل الافتراضي للعلاقة الطبيعية بين بلدين، فقد تكون العلاقات نابعة من مصالح مشتركة ومتبادلة حالها حال البلدان الاخرى، وتختلف مع اختلاف الاوضاع القائمة في العراق وفق سياقات التصورات المستقبلية لمسارات العلاقات الطبيعية بين البلدين^(٦٤).

كما ان هذا الاحتمال المستقبلي قام على افتراض مفاده: ان ادارة الرئيس الامريكي السابق بوش الابن لن تترك العراق الا بعد ان تحقق اهدافها الكاملة في العراق، واقامة نظام سياسي مستقر وديمقراطي يصب في خانة ارساء علاقات طبيعية ومستقرة ما بين الجانبين^(٦٥).

وامتداداً لذلك، فقد أكد الرئيس الامريكي بوش الابن بأنه (من المهم للجميع ان يعرفوا اننا سنواصل مسار علاقاتنا الطبيعية مع العراق في سبيل احراز التقدم والنجاح، اذ ان أي تراجع في ذلك سيضعف من مصداقية الولايات المتحدة الامريكية ويؤدي بالحصلة الى تلاشي فرص النجاح الحقيقي في العراق)^(٦٦).

وفي الصدد نفسه اشار وزير الخارجية الامريكى السابق (جيمس بيكر) قائلاً:
(انه سيكون من الخطا ان تتراجع الولايات المتحدة الامريكية في التزاماتها حيال العراق،
ولا سيما فيما يتعلق بمستقبل العلاقة ما بين البلدين وسبل الوصول بها الى مستويات التطور
الاجيائي)^(٦٧). وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول ان مستقبل العلاقات العراقية- الامريكية وفقاً لهذا
الاحتمال تستند الى مجموعة من المبررات لاقامة هذا النوع من العلاقة بين الطرفين ومنها:^(٦٨)
١. على مستوى الرأي العام، هناك اراء تطالب بأقامة علاقات ذات مضامين طبيعية بين البلدين
بعيداً عن مؤشرات او ملامح التوتر ما بين الجانبين.
٢. توجهات لدى بعض القوى السياسية النافذة في مركز صنع القرار العراقي تحبذ هذا النوع من
العلاقات بين البلدين.

٣. ان اقامة هذا النوع من العلاقة يساعد الطرفين على ابعاد بعض من المخاطر والتهديدات
المحتملة التي قد تعترض بناء مسارات علاقات ايجابية ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية.
الاحتمال الثاني: علاقات ذات مسارات متوترة (مبدأ التوظيف الامريكى للعلاقات ما بين
الجانبين): أذ هل سيكون توظيف المشهد المحتمل كشكل لاستقراء العلاقة العراقية- الأميركية؟ ،
هنا نجد أن هذا الاحتمال يتركز على وجود مؤشرات عدة سياسية واقتصادية وامنية وعسكرية
تشير الى العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية قد تتراجع أو يعترها نوعاً من التوتر،
وملامح هذه المؤشرات لا تتحدد في مجال واحد وانما على كافة المستويات السياسية والاقتصادية
والامنية والعسكرية في العراق^(٦٩).

أذ نستطيع ان نستشف ذلك عن طريق تصريحات بعض المحللين الاستراتيجيين وصناع
القرار في الادارة الامريكية والتي تؤشر لنا مدى إمكانية التراجع في مستوى العلاقة ما بين الطرفين
على المستوى السياسي، اذ يؤكد (زيغنيوبرينسكي) ان الحرب في العراق كارثة تاريخية واستراتيجية
واخلاقية نفذت بموجب افتراضات زائفة، وهي تقوض شرعية الولايات المتحدة الامريكية عالمياً.
وعلية فقد تلجأ الولايات المتحدة الامريكية لانتهاج مبدأ التوظيف الامريكى الاحادي للعلاقات
التي تصب في خانة تعزيز مصالحها على حساب الطرف الاخر من المعادلة (العراق)، لاسيما اذا
علمنا ان اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية قد شهد حالة من عدم الاستقرار خلال فترة رئاسة

الرئيس الامريكى السابق بوش الابن، بسبب اعتماده سياسات اقتصادية غير واضحة المعالم، والتي ازدادت حدتها مع احداث ١١ ايلول العام ٢٠٠١، مما حمل الميزانية الامريكية تكاليف باهضة اثرت بالمحصلة على اداء الاقتصاد الامريكى، وللدلالة على ذلك نستطيع ان نشير للتحليل الذي اجراه كل من (ليندا بيلمز وجوزيف ستيجلتز) حول كلفة الحرب في العراق، اذ يقول الكاتبان: (ان الكلفة النهائية للحرب في العراق اعلى بكثير، وعلى افتراض ان القوات الامريكية كلها قد عادت مع نهاية العام ٢٠١١ فأنا نعتقد ان الكلفة الحقيقية تتجاوز تريليون دولار، ولكن عند استخدام التصور الذي وضعه مكتب الميزانية في الكونغرس الامريكى لادامة القوات في العراق حتى العام ٢٠١٥، فقد تتجاوز الكلفة الحقيقية للحرب ٢ تريليون دولار^(٧٠). وطبقاً لهذه المؤشرات فأن الاخفاق هو احتمال مستقبلي للعلاقة العراقية- الامريكية. اذن في ضوء هذا السيناريو يمكن ان يكون مستقبل العلاقات العراقية- الامريكية متميزاً بالاخفاق والتوتر، ومبعث ذلك عدة عوامل اهمها:

أ- يمكن ان تكون العمليات الارهابية اكثر قوة وتأثيراً مما يحفز الحكومة العراقية الى اتباع اجراءات وسياسات وبرامج عمل غير منسجمة مع المصالح الامريكية مما يسهم في ظهور ملامح التوتر في العلاقة ما بين البلدين، لاسيما بعد الانسحاب الامريكى من العراق عام ٢٠١١ .

ب- قيام مسؤولين من الطرفين بالادلاء بتصريحات ضد الطرف الاخر لنقد مواقف وسياسات معينة، قد تقود الى انتهاج اساليب عدائية قد تضر بالعلاقة القائمة ما بين الطرفين.

ج- بروز ادوار اقليمية ودولية قد تؤثر في مسار العلاقات العراقية- الامريكية. ولكن من وجهة نظرنا ان حصول هذه الحالة في العلاقات العراقية- الامريكية هو من الاحتمالات غير المطروحة في الوقت الحالي، بسبب خروج العلاقات العراقية- الامريكية من دائرة مظاهر الاخفاق والتوتر الذي لحق بما لأكثر من ثلاث عشر عاماً، فضلاً عن ان العراق يسعى الى ادامة واستمرارية العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية للوصول بها الى مرحلة الشراكة الحقيقية لمرحلة ما بعد الانسحاب عام ٢٠١١ .

الاحتمال الثالث: علاقات تعاونية متطورة على كافة الاصعدة بين البلدين (نجاح فرص التطور الايجابي في مستوى العلاقة بين الطرفين):

هناك عدد من المؤشرات والدلالات التي تؤكد نجاح فرص التطور الايجابي في مستوى العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية، على الصعيد السياسي ، والاقتصادي، والامن، والعسكري، لا سيما اذا ما سعت الادارة الامريكية الى تدعيم هذه المؤشرات لانجاح المشروع الامريكي في العراق وتعميمه الى دول اقليم الشرق الاوسط في سبيل تعزيز مقتربات الهيمنة الامريكية على العالم^(٧١).

أذ ان الولايات المتحدة الامريكية ستتوفر لها الفرصة السانحة لتطوير علاقتها مع العراق اذا ما اعتمد الاخير فرض الاندماج بالبيئة الدولية، حيث ستكون السياسة العراقية ملزمة في معظم الاحيان بمراعاة الاعتبارات الامريكية في تعاملاتها الخارجية، اذ ان نواحي التقارب والتعاون ستجد طريقها انطلاقاً من حقيقة مفادها: ان الولايات المتحدة الامريكية يعينها كون النظام السياسي في العراق يتيح مجالاً واسعاً لتطوير التبادلات الاقتصادية المختلفة بأدنى الشروط والاعتبارات الضاغطة الممكنة، ومما يساعد على تطوير العلاقة ما بين الطرفين، ان امكانات العراق الذاتية لا تتيح له مستقبلاً ممارسة ادوار فاعلة في اعادة صياغة الخارطة السياسية لمحيطه الاقليمي، فهناك مسألة التعويضات ومشاريع الاعمار التي تستنزف معظم تلك الامكانات، كما ان العراق محاط بأكثر من قوة اقليمية فاعلة (ايران، تركيا، السعودية) وازاء هذه المعطيات سيكون العراق بحاجة الى الدعم الامريكي لمواجهة تحديات البيئة الداخلية والخارجية، مما يجعل فرص التطور الايجابي للعلاقة التعاونية ما بين الطرفين الاحتمال الاوفر حظاً في المستقبل القريب^(٧٢)، لا سيما ان احتمال توطيد علاقات التعاون بين الطرفين يتوقف على قدرة الادارة الامريكية الحالية والقوى السياسية العراقية على الارتقاء بعلاقتهم الى مستوى التعاون التفاعلي، والتغاضي عن الكوابح التي تحد من امكانية تعزيز هذا الاحتمال، والاتجاه بدلاً من ذلك نحو تعزيز فرص مساحات ومجالات التعاون الممكنة بينهما، اذ ان الولايات المتحدة الامريكية ترى ضرورة استيعاب العراق في نطاق علاقات تعاونية استراتيجية عن طريق اعادة تأهيل دور العراق الدولي

والاقليمي ضمن معادلة التفاعلات الدولية والاقليمية، مما يسهم بطبيعة الحال في ضبط تفاعلات مناطق اقليمية اخرى من العالم، وهنا تتجسد الحوافز الامريكية التي تتمثل بـ:

١- ربط العراق بشبكة من العلاقات المؤسسة على اساس تم التوافق عليها بمقتضى اتفاقيات دولية وتشمل الجوانب الامنية والدفاعية وعلاقات صداقة وتعاون (الاتفاقية الامنية، واتفاق الاطار الاستراتيجي التي أشرنا اليها فيما تقدم)

٢- توسيع مديات السفارة الامريكية وجعلها (الحكومة الخفية للعراق)، أي ارساء أسس الانتقال من الاختصاص العسكري الى الشراكة المدنية، وذلك من حيث زيادة عدد الدبلوماسيين العاملين فيها الى اكثر من (٣٠٠٠) امريكي في مجمل الاختصاصات المختلفة.

اذن نستطيع القول ان هذا الاحتمال المستقبلي للعلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية يبرز لنا من خلال ايجاد حالة من التعاون وفرص التطور الايجابي في مستويات العلاقة سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي او العسكري-الامني، وان هذه الحالة تبدو اكثر المشاهد احتمالاً لمستقبل العلاقات العراقية-الامريكية، وذلك لعدة اسباب منها:

١. ان الولايات المتحدة الامريكية قد ساعدت القوى السياسية والشعب العراقي للتخلص من نظام لا يلي متطلبات الشعب، وفي الوقت نفسه معادي للمصالح الامريكية.

٢. التطورات الملحوظة في العلاقات العراقية-الامريكية على المستوى الاقتصادي، لا سيما ان الولايات المتحدة الامريكية استطاعت ان ترفع الحصار الاقتصادي عن طريق استصدار القرار رقم (١٤٨٣) (٧٣) في ٢٢ ايار ٢٠٠٣ من مجلس الامن الدولي، والجهود الامريكية المبذولة في مجال تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على العراق.

٣. الدعم والمساندة السياسية التي تقدمها أمريكا دولياً للقضايا السياسية المتعلقة بالعراق. ومن هنا فإن انسحاب القوات الامريكية من العراق من المرجح ان يسهم في تطوير العلاقات العراقية الامريكية طالما ان الطرفين يسيران على نهج يؤدي الى تطوير مسارات العلاقة .

ونخلص مما تقدم الى احتمالية نجاح فرص التطور الايجابي في مستويات العلاقة ما بين الطرفين (مشهد التعاون والاستمرارية في انضاج مقتربات علاقة متوازنة ما بين الجانبين ضمن أطار

الشراكة والتوظيف)، لا سيما اذا علمنا أن المؤشرات على الصعيد السياسي والاقتصادي، والعسكري- الامني تؤشر لنا فاعلية التنبؤ بهذا المشهد الاحتمالي في المستقبل المنظور.

الخاتمة

لقد توصلنا في ختام بحثنا الى جملة من الاستنتاجات الرئيسة والتي تتمحور حول مستقبل العلاقة ما بين الجانبين بعد العام: ٢٠١١

١. لقد أسهمت الولايات المتحدة الامريكية بشكل مباشر في تحديد معالم النظام السياسي المستقبلي في العراق.

٢. ربطت الولايات المتحدة الأمريكية العراق بشبكة من العلاقات المؤسسة على أسس تم التوافق عليها بمقتضى اتفاقيات دولية وتشمل الجوانب الامنية والدفاعية والاقتصادية والسياسية وغيرها (الاتفاقية الامنية، واتفاق الاطار الاستراتيجي)، واللذان تركزان على عدد من المبادئ العامة لرسم مسار العلاقة المستقبلية ما بين الدولتين في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية، وذلك انطلاقاً من رؤية أمريكية مفادها: ان العراق يعد محوراً جغرافياً واقتصادياً وعسكرياً وامنياً مهماً في مضامين الاستراتيجية الامريكية الجديدة.

٣- اتضحت مديات العلاقة ما بين الطرفين عن طريق اصرار الولايات المتحدة الامريكية على اقرار عدة قوانين لعل ابرزها قانون النفط والغاز والاستثمارات النفطية الجديدة والتي تضع العراق في خانة علاقة ارتباطية مع الولايات المتحدة الامريكية وتقلل من تأثيرات حلقات الارتباط العسكري وتعزز الفرص الايجابية للانتقال الى الشراكة المدنية، وهو ما يوفر للجانبين تحقيق حالة من الاستقرار السياسي والمكاسب الاقتصادية في آن واحد.

٥- عد العراق المحطة الرئيسة للانتقال نحو تحقيق مخطط الولايات المتحدة الامريكية عبر إعادة ترتيب اقليم الشرق الاوسط، وتوسيع رقعة الوجود العسكري الامريكي الدائم، والسيطرة الفعلية على امدادات الطاقة في العراق، عن طريق ربطه بالمنظمات الاقتصادية الدولية.

٥- تعزيز فرص وامكانيات التعاون والشراكة المستقبلية ما بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق لمرحلة ما بعد العام ٢٠١١، والتي تتعلق بتنفيذ الاتفاقات المبرمة ما بين الجانبين (الاتفاقية الامنية SOFA - اتفاق الاطار الاستراتيجي SFA)، فضلاً عن الجهود

الامريكية المبذولة على صعيد المجتمع الدولي عامة ومنظمة الامم المتحدة خاصة الهادفة الى انهاء تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على العراق.

٦- لقد اوضح تأثير المتغير الامني والعسكري على العلاقات الامريكية العراقية، من خلال دور الولايات المتحدة الامريكية في دعم وتعزيز التعاون العسكري والامني ما بين الجانبين، ولاسيما في اطار استراتيجية تسليح الجيش العراقي، والتعاون المشترك في اطار الاتفاقية الامنية وفي مجال مكافحة الارهاب، لمرحلة ما بعد الانسحاب الامريكي عام ٢٠١١.

٧- ان مقتربات العلاقة العراقية- الامريكية لمرحلة ما بعد الانسحاب الامريكي عام ٢٠١١، على الصعيد الاقتصادي تهدف الى السيطرة والتحكم بأمدادات الطاقة (النفط)، ودمج الاقتصاد العراقي بالمؤسسات المالية والاقتصادية الاقليمية والدولية بما في ذلك العضوية في منظمة التجارة العالمية، واستمرار العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الامريكية عبر سياسات الخصخصة وتشجيع الاستثمارات الاجنبية.

٨- بعد توقيع الاتفاقية الأمنية المتعلقة بالانسحاب الامريكي من العراق تعززت العلاقات ما بين الجانبين الى مستويات مقبولة من حيث التفاعل المشترك، لاسيما بعد ظهور أهداف ومصالح مشتركة تتقدمها أهداف (مكافحة الإرهاب، أمن الطاقة، الازدهار الاقتصادي، والتعاون العسكري والامني) مما جعل العلاقات تتحول نحو صفحة ومرحلة جديدة من حيث الأداء ومسارات التفاعل الاستراتيجي، فضلاً عن ما تؤشره الأدبيات الاستراتيجية حول اتجاهات المستقبل بين التوظيف أو الشراكة من خلال التفاعل الايجابي لتعزيز مسارات العلاقات العراقية- الامريكية لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الامريكية عام ٢٠١١.

إذن نستطيع القول ان الاحتمال المستقبلي للعلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية يبرز لنا من خلال ايجاد حالة من التعاون وفرص التطور الايجابي في مستويات العلاقة سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي او العسكري-الامني، وان هذه الحالة تبدو أكثر المشاهد احتمالاً لمستقبل العلاقات العراقية- الأمريكية بعد العام ٢٠١١.

الهوامش

- (١) د. خضر عباس عطوان، رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية- العربية، في احتلال العراق: الاهداف- النتائج- المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (٣٢)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، ايار، بيروت، ٢٠٠٤، ص٣٠٧.
- (٢) د. عمار حميد ياسين، مستقبل العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية بعد انتخابات العام ٢٠١٠، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي السنوي لكلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ايار، ٢٠١٠، ص١.
- (٣) احمد ابراهيم محمود، العراق في الاستراتيجية الامريكية للشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (١٥٤)، القاهرة، اكتوبر، ٢٠٠٣، ص٦٢.
- (٤) روبرت بيرد، الطريق الى التستر هو الطريق الى الخراب، في مجموعة باحثين، العراق، الغزو، الاحتلال، المقاومة، شهادات من خارج الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي(٢٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، كانون الاول، ٢٠٠٣، ص٥٢.
- (٥) آدم روبرتس، نهاية الاحتلال في العراق (٢٠٠٤)، من كتاب الاحتلال الامريكي للعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٧٨.
- (٦) سعيد اللاوندي، وفاة الامم المتحدة أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الامريكية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١١٦.
- (٧) برادلي. أ. تاير، السلام الامريكي والشرق الاوسط، المصالح الاستراتيجية الكبرى لامريكا في المنطقة بعد ١١ ايلول ٢٠٠١، ترجمة: عماد فوزي شعبي، الدار العربية للعلوم، ط١، بيروت، ٢٠٠٤، ص٤٥.
- (٨) نقلاً عن: صحيفة الزيتونة، الاتحاد الاسلامي الفلسطيني، العدد (١٨٩)، امريكا، ١٨/٤/٢٠٠٣، ص١٧.
- (٩) احمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.
- (١٠) مايكل هيدسون، سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الاحتلال، من كتاب العراق- الغزو- الاحتلال- المقاومة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٦٣.
- (١١) محمد شريف، برايمر والعراق، الموقع على شبكة الانترنت:

<http://www.alitihad.com/muntada/maqalaty/2004/20/10>.

وكذلك انظر: التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٣٩-٤٠.
(12) Colin L.powell, Remarks with German foreign minister Joschka fischer after their meeting, Washington, D.C, 11 may 2004.

(١٣) نعيم العكيلي، العلاقات العراقية- الامريكية، الموقع

www.nabaa@yahoo.com,p1,7/١٢/٢٠٠٧.

(١٤) احمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص٦٤-٦٥.

(١٥) نقلاً عن: بول برايمر، عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٢٥.

- (١٦) عبد علي كاظم المعموري، الفساد الجديد في العراق، في مجموعة باحثين، استراتيجية التدمير، آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونناجيه (الطائفية-الهوية-الوطنية-السياسات الاقتصادية)، سلسلة كتب المستقبل العربي (٤٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٣٠.
- (١٧) عاصف قيرصي وعلي قادري، اعادة بناء العراق واستراتيجيات التنمية في ظروف الازمات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٩٥)، بيروت، ايلول، ٢٠٠٣، ص ٤٦-٤٧.
- (١٨) د. عمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٤.
- (١٩) بول برايمر، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.
- (٢٠) احمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.
- (٢١) بول برايمر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٣.
- (٢٢) كوثو عباس الربيعي، عوامل اخفاق المشروع الامريكي في العراق، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، العدد (١٥)، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٧-١٨.
- (٢٣) بول برايمر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٣.
- (٢٤) نعيم العكيلي، مصدر سبق ذكره، ص ٣.
- (٢٥) باسل حسين، مسار الحالة العراقية في ظل ادارة اوباما، الموقع على شبكة الانترنت:

<http://www.aljazeera.com>. P.2. 2010\6\5.

(٢٦) د. عمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٤-٥.

(27) Two examples of Iraqi-authored works on US-Iraq relations and reflections on the 2003 period to the present are: Ali Allawi, *The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace*. Yale University Press (April 9, 2007); and Hassan Bazzaz, *Future American Alternatives in Iraq*, Norwegian Institute of International Affairs (2009), p.2.

(٢٨) Ibid, p.2-3.

And look: I. Livingston and M. O'Hanlon, "Iraq Index: Tracking Reconstruction and Security in Post-Saddam Iraq," Brookings Institute, March 11, 2010, <http://www.brookings.edu>

(٢٩) للاطلاع على تحليل دقيق لمصلحة أمن الولايات المتحدة في نفط الشرق الأوسط، انظر كينيث بولاك، وهو طريق

للخروج من الصحراء: استراتيجية كبرى لأمريكا في الشرق الأوسط، نيويورك: راندوم هاوس، ٢٠٠٨، ص ٥-١٠.

(٣٠) شركة بريتيش بتروليوم "BP" مراجعة الإحصائية للطاقة العالمية" حزيران، ٢٠٠٨، ص ١١.

الموقع على شبكة الانترنت http://www.bp.com/liveassets/bp_internet/globalbp/globalbp_uk

(٣١) غريغ جافي، غيتس يطمئن الحلفاء في الشرق الأوسط على المفاتحات الأمريكية لايران، واشنطن بوست، ٦ مايو

(٢٠٠٩). وكذلك انظر: جيمس ميلر، وشون بريمللي دبليو، الانتقال التدريجي: بطريقة مسؤولة إلى الأمام والخروج من

العراق، مركز الأمن الأمريكي الجديد، واشنطن، يونيو، ٢٠٠٧، ص ١٨-١٩. الانترنت

www.cnas.org/files/documents/publications_MillerBrimley_PhasedTransition_June07.pdf

- (٣٢) د. حازم عبد الحميد النعيمي، حلقة نقاشية، مسيرة العلاقات العراقية- الأمريكية منذ قبل الاحتلال وحتى الانسحاب، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، ٢٠١١، ص ٤.
- (٣٣) اتفاق الاطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية العراقية، الموقع على شبكة الانترنت: <http://www.shuraka Al-Iraq.org>, 2/7/2009, p.2.
- And look: The companion agreement related to security is a case in point: it was widely referred to as a Status of Forces Agreement (SOFA),**
<http://georgewbush/17/11/2009>.
- (٣٤) أحمد الحمد، تطوير العلاقات الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية: الموقع على شبكة الانترنت: [www. Aljazeera.net](http://www.Aljazeera.net).
- (٣٥) تقرير أخباري، العلاقات العراقية- الأمريكية بعد الانسحاب: www.alsumaria.tv. 22-11-2011.
- (٣٦) البيت الأبيض، مركز السكرتير الصحفي، المشاركة المدنية للولايات المتحدة الأمريكية مع العراق: الموقع على شبكة الانترنت: [www. State.gov](http://www.State.gov). 31/8/2010
- (٣٧) بيان اللجنة التنسيقية العليا المشتركة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية برئاسة المالكي وبايدن: الموقع على شبكة الانترنت: www.pukmedia.co.uk/iraq/
- (٣٨) المصدر نفسه.
- (٣٩) نعيم العكيلي، مصدر سبق ذكره.
- (٤٠) المادة ٢٦ من الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية (SOFA)، الموقع على شبكة الانترنت: www.iraqcenter.net. ٢٠٠٨/١٠/٢٦
- (٤١) الامم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ١٩٥٦/٢٠١٠- المتخذ بجلسته ٦٤٥٠ المعقودة في ١٥/١٢/٢٠١٠- رقم الوثيقة ٦٩٤٨١-١٠).
- (٤٢) عدنان الصالحي، العلاقة المستقبلية بين الادارتين العراقية والامريكية: الموقع على شبكة الانترنت: www.info@mcsr.net. 2005/5/16. p.1.
- (٤٣) أنور محمد فرج، المركزية الغربية من التمرکز حول الذات الى الهيمنة على الاخر، هيئة الاعمال الفكرية، ط١، الخرطوم، ٢٠٠٥، ص ١٣٣.
- (٤٤) ساجي أومالاتوفا، صراع الشركات متعددة الجنسية من أجل مصادر المواد الخام في روسيا، مجلة الحكمة، العدد (١٥)، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٨٣.
- (٤٥) عامر هاشم الزويبي، التنافس الدولي على منطقة قلب أوراسيا ومستقبل التوازن الدولي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠١، ص ٧٣.
- (٤٦) عماد يوسف، واروي الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الاوسط، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، ١٩٩٦، ص ٣٠.
- (٤٧) تميم حسين محمد، السياسة الامنية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق (دراسة مستقبلية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٤، ص ١٢.

- (٤٨) محمد وائل القيسي، النفط العراقي في الاستراتيجية الامريكية: الموقع على شبكة الانترنت: www.souriaalghad.com 24/8/2010
- (٤٩) الشهرستاني يؤكد على أهمية تعزيز الاستثمارات في القطاع النفطي: الموقع على شبكة الانترنت: www.Mawtani.com 9/9/2010 .
- (٥٠) سفارة العراق في واشنطن، التبادل التجاري يبلغ نحو ١٥ مليار دولار سنوياً: الموقع على شبكة الانترنت: www.aliraqnews.com ٢٠١١/١٢/١٤
- (٥١) علي عجيب منهل، الاستثمار في العراق بين الواقع والطموح، الحوار المتمدن، العدد (٣١٤٣)، ٢٠١٠، الموقع على شبكة الانترنت: www.ahewar.org
- وكذلك أنظر: جهود بريطانية- امريكية لتشجيع الاستثمار في العراق بعد الانسحاب، الموقع على شبكة الانترنت: ١٢/١٧/٢٠١١ www.shafaaq.com
- (٥٢) صحيفة المواطن نيوز، العدد (١٥٥٩)، ٢٠١١/١٢/٨، الموقع على الانترنت: www.almowatennews.com. 12/11/2011.
- (53) www.bbcarabic.com
- (٥٤) ديون العراق الخارجية وسبل المعالجة، الموقع على شبكة الانترنت: www.state.gov. 23/4/2010
- (55) US Official Says Iraq Progressing on WTO Application, Radio Free Europe/Radio Liberty. www.rferl.org/content/US_Official 15/2/2010.
- (٥٦) عدنان الصالحي، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
- (٥٧) أخبار الدفاع والسليح، أكبر عملية تسليح للجيش العراقي قبل الانسحاب الامريكي، الموقع على شبكة الانترنت: www.defence-arab.com 30/11/2011
- (٥٨) أخبار الدفاع والسليح، ١٣ مليار دولار قيمة عقد التسليح العراقي مع الولايات المتحدة الامريكية، الموقع على شبكة الانترنت: www.defence-arab.com 11/1/2011.
- وكذلك أنظر: محمد حسين، أكبر عملية تسليح للجيش العراقي قبل الانسحاب الامريكي عام ٢٠١١، المنتدى العسكري العربي، مصر، ٢٠٠٩، ص ١-٤.
- (٥٩) د. سوسن اسماعيل العساف، العلاقات العراقية- الامريكية: توازنات ما بعد الانسحاب، مركز الجزيرة للدراسات، jcforstudies@aljazeera.net. p.1
- (٦٠) أنظر البيان الصادر عن البيت الابيض في ٢٠٠٨/١٢/٤، الموقع على الانترنت: www.america.gov
- (٦١) أريك ديفيس، السياسة الخارجية الامريكية في العراق ما بعد الاتفاقية الامنية (SOFA)، الموقع على شبكة الانترنت: www.fpri.org 6/9/2011.
- (٦٢) الفن توفلر، صدمة المستقبل، ترجمة: عبد اللطيف الخياط، مطبعة جميل بغداد، ١٩٧٩، ص ٧٣.
- (٦٣) د. عمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
- (٦٤) محمد احمد النابلسي، التداعيات المستقبلية لاحتلال العراق، الموقع على شبكة الانترنت: www.mostakblat.com. 22/9/2006, p.1-2.

(٦٥) مايكل هيدسون، الرؤية الاستراتيجية الامريكية، في كتاب أحتلال العراق، الاهداف، النتائج، المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (٣٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ايار، ٢٠٠٤، ص٧٩.
(٦٦) بول برايمر، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٠. وكذلك انظر: مجموعة باحثين، احتلال العراق، الاهداف، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.
(٦٧) صحيفة الحياة، العدد (١٥٨٩٤)، في ١٠/١٠/٢٠٠٦.

Colin L. powell, Op. cit. (٦٨)

(٦٩) د. فكت نامق العاني، الولايات المتحدة الامريكية وامن الخليج العربي، دراسة في تطور السياسة الامريكية في الخليج منذ الثمانينات وافي المستقبل، مطبعة العزة، ٢٠٠١، ص٣١٢.
(٧٠) جورج ماكغفرن ووليم بولك، الخروج من العراق خطة عمل للانسحاب من الآن، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٦، ص٧٩-٨٠.
(٧١) محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات الى انسنة الحضارة وثقافة السلام، سلسلة أطروحات الدكتوراة(٥٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران، ٢٠٠٦، ص٣٣٤.
(٧٢) د. خضر عباس عطوان، العراق رؤية مستقبلية في العلاقات الدولية، الموقع على شبكة الانترنت:

<http://www.fcdrc@rcdrs.com>. 12/5/2010.

(٧٣) انظر تفاصيل نص القرار: موقع الامم المتحدة:

<http://www.un-org/Arabic/docs/scouncil.pdf>. 17/11/2004.

***THE FUTURE OF IRAQI- U.S.A RELATIONS
AFTER THE WITHDRAWAL OF U.S. TROOPS BY
2011***

Instructor doctor:
Ammar Hamid Yassin

Abstract

It is well-known that the nature of the relations between Iraq and the United States has a great importance in political life and decision-making centers in the United States, because of its impact on U.S.A interests in the region, particularly the energy. At the same time, Iraqi political powers look at these relations from a different perspective. As both sides are keen to achieve the greatest possible strategic gains, the United States seeks to make a political, economic, military and security alliance with the Iraqi government characterized by the continuity and legitimacy on different levels even after the withdrawal of U.S. troops by 2011, especially that Iraq from U.S. view is considered as a power that has a political weight in Middle East, especially if Iraq regained its role to complete the circle of American allies in the region according to the geostrategic terms, a matter that reinforces United States future strategic interests in the Middle East, particularly in Iraq.

